

غير المنصرف وان لا يكون للعلل واللام والباء ومن اذا دللت على التعليل
 ذكره بعض النحويين وذكر ان افعالها لا يقوم مقام الفاعل
 نحو خرج زيد بشيابه جان الاصل الذي ينوب عنه ذلك وكذلك
 الميم اذا كان معه من نحو طيب من نفس وعوله او حرف جر معنونه ان
 الحرف هو الذي ناب فيكون كحرف جهوراي الفراء ومذهب
 المصنف ان الذي ناب المجرور لا جار وظاهر كلامه في الحاشية هو
 ان النايب الجار والمجرور معا قوله ولا ينوب بعض هذي اي اذا وجد
 المفعولة مع الظروف والمصدر والمجرور نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام
 الامير ضربا شديدا فان تعين اقامة المفعولة وهو زيد فرفع
 ويصب ما بعدهما جاسيات ولا يجوز عند سبويه والمصنف اقامة
 غير مطلقا سواء تقدم نحو ضرب زيد ضربا شديدا او تاخر نحو ضرب
 ضربا شديدا زيد واحراز الالفون اقامة غير مطلقا ونص في الاقتصار
 فقال ان يقدم المفعولة تعين اقامته وان تاخر جاز الامران قال المصنف
 ويقولون ان قولك اذ لا مانع من ذلك لانه ابي جعفر لم يجزى قوما
 كانوا يسبون بنصب قوما ولا دلالة فيه لاحتمال ان يكون النايب
 المصدر المحذوف في الجري الاجزاء وقوله
 لم يعز بالعليا الاسيدا ولا شفاذ العي الاذوهري
 فنصب سيدا واذا فقد المفعولة جاز ان ينوب كل واحد من الطرفين
 والمصدر والمجرور ولين ايها اولى قال ابو جيان الظروف وقيل المصدر
 وقيل المجرور وقيل كل من الثلاثة سواء ولا اولية بينهما
 وانما في قد ينوب الثاني من باب ما في القاسم
 في باب ثن واري المنع منه واري مع اذا الفصل
 اذا تعدي الفعل للمفعولين فان كان الثاني منها غير الاول

المفعول به

نحو اعطى وساجاز بانفاق اقامة المفعول الاول للمفعول فاعلان
 المفعول تقول كسي زيد حة ومجوز اقامة الثاني بانفاق ايضا كما قاله ان
 امن التباسه بالمفعول الاول نحو اللبس عمرا حة فان لم يوس اللبس
 نحو اعطى زيد عمرا تعين اقامة الاول اذ دل منها صاحب الاخذ وفي
 نقله الا نفاق نظر لان مذهب النحويين ان كان الاول معرفة والثاني
 نكرة تعين اقامة الاول نحو اعطى زيد حة وان كان احد المفعولين
 هو الاول والمعي في باب نظر فاشترى النحوي على اقامة الاول نحو ظن زيد
 قائما لان المفعول الثاني في هذا الباب خبر واخبار لا يخبر عنه وقال
 المصنف ان ظهر المقصد اي من اللبس جاز اقامة الثاني نحو ظن زيد قائم
 فان البس لم يتبع نحو ظن زيد عمرا وان كان الفعل متعديا الى الثلثة
 نحو اعلم زيد بيشك سميئا واري زيد خالفا قائما جاز اقامة الاول
 اتفاقا وفي الثاني الخلاف الذي في ثاني مفعول طيب وامتنع اقامة
 الثالث اتفاقا لانه اشبهت اخذ واري وابنه الربيع وولد المصنف
 ونقل بعضهم فيه خلافا فحجرا اعلم عمرا فسر سلس مسرح فان حصل اللبس
 تعين الاول نحو اعلم زيد خالدا مطلقا
وماسوي النايب ما علقا بالرفع الضميمة محققا
 اذا بدت الفعل اتمت احدها هذه الامور مقامه ونصب الباقي لفظا
 او محلا للمجرور لان الفعل لا يرفع الا فاعلا واحدا فينوب عنه
 واحد نحو ظن زيد قائما واعلم زيد فسر سلس مسرحا وضرب زيد ضربا شديدا
 يوم الجمعة امام الامير في داره وسبغى ان يقول وماسوي الفاعل
 والمشته والثاب عنه فاذا دل في التسهيل فان هذه الثلثة مرفوعة لان
 مرادها بالرفع رافع النايب لا الفاعل مطلقا
اشتغال العامل عن المفعول